

فرنسا للبنانيين: الوقت لم يفت بعد لإنقاذ البلاد

وبيتهم الفئاسي الشيعي أديب بتجاهلهما في مفاوضات التشكيل مطالبين ليس فقط بالإبقاء على حقيبة المالية ضمن حصتهما بل أيضا بالمشاركة في اختيار الوزراء.

وقال الزعيم الدرزي وليد جنبلاط على تويتر "يبدو أن البعض لم يفهم أو لا يريد أن يفهم بأن المبادرة الفرنسية هي آخر فرصة لإنقاذ لبنان ومنع زواله كما قال وزير خارجيتها بوضوح".

وكان جنبلاط يشير إلى تصريحات وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان الذي قال الشهر الماضي "إن لبنان قد يكون ماله الزوال إذا لم تتخذ الإصلاحات اللازمة".



سعد الحريري

وزارة المال وغيرها من الحقائق ليست حقا حصريا لأي طائفة

وقال سيمون أبي رميا النائب عن التيار الوطني الحر على تويتر "لدينا فرصة تاريخية من خلال المبادرة التي أطلقها الرئيس إيمانويل ماكرون، ونحن أمام 24 ساعة مفصليّة، فإما ينتصر منطق العقل ونتجه إلى تشكيل حكومة جديدة، وإما ينتصر منطق التعنت والتصلب ويعتذر الرئيس أديب ويدخل بعدها في مرحلة جديدة".

وأبلغ حزب الله عبر رئيس كتلته النائب محمد رعد الرئيس ميشال عون الثلاثاء بأنه هو من بيده حصرية الموافقة على الوزراء الشيعة في الحكومة، وأن وزير المال يجب أن يكون بالضرورة شيعيا.

وقال السياسي السني سعد الحريري، رئيس الوزراء السابق الذي كان دعمه حاسما لترشيح مصطفى أديب، "إن وزارة المال وغيرها من الحقائق الوزارية ليست حقا حصريا لأي طائفة". وذكر الحريري على تويتر أن رفض فكرة تداول السيطرة على الوزارات يحبط "الفرصة الأخيرة لإنقاذ لبنان واللبنانيين"، في إشارة إلى المبادرة الفرنسية.

صدمة في دمشق بسبب رغبة ترامب قتل الأسد

وأمر بتوجيه ضربات ضد القوات السورية، الأولى في أبريل 2017 بعد هجوم كيميائي بغاز السارين في مدينة خان شيخون (شمال غرب) أسفر عن مقتل العشرات واتهمت واشنطن دمشق بتنفيذه.

وتكرر الأمر بعد هجوم بغاز الكلور التيتهمت القوات الحكومية بتنفيذه أيضا في مدينة دوما قرب دمشق في أبريل 2018، وشنت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ضربات ضد مواقع عسكرية سورية.

وتنتشر الولايات المتحدة المئات من القوات ضمن التحالف الدولي ضد داعش في مناطق سيطرة الأكراد في شمال وشرق البلاد.

ولطالما اعتبرت دمشق التدخل الأمريكي "إحتلالا" لأراضيها، ودعت الأكراد إلى فك تحالفهم معها.

في المقابل ترى الولايات المتحدة أن الرئيس السوري يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق تسوية سياسية، وكانت فرضت عليه عقوبات مشددة إضافية ضمن قانون قيصر الذي تم تفعيله في يونيو الماضي.



الأسد ولسان حاله: ماذا فعلت لترامب حتى ألقى هذا الكره

بيروت - قالت فرنسا الأربعاء إن الوقت لم يفت بعد على تشكيل حكومة لبنانية جديدة لإنقاذ البلاد من أزمته الاقتصادية الخانقة، وذلك بعد أن تخلف الرفقاء اللبنانيون هذا الأسبوع عن موعد كانوا قد تعهدوا خلاله بالتوصل إلى تشكيل حكومة بحلوله.

ويواجه لبنان انهيارا ماليا واقتصاديا بات يضغط بشدة على المواطنين وسط مخاوف من انفجار الوضع في ظل تزايد فواهر العنف الطائفي، ولا يستبعد البعض أن يجد لبنان نفسه أمام سيناريو الحرب الأهلية التي سبق أن ذاق ويلاتها من عام 1975 إلى 1990.

وتولت فرنسا منذ انفجار مرفأ بيروت المدمر في الرابع من أغسطس الماضي زمام المبادرة في هذا البلد وقاد الرئيس إيمانويل ماكرون الجهود الدولية لإنقاذ لبنان، حيث زار بيروت مرتين منذ وقوع الانفجار الذي خلف العشرات من القتلى وأشاع دمارا واسعا بالمدينة وفاقم مشكلات البلاد.

وحصل ماكرون خلال زيارته الثانية في الأول من سبتمبر الجاري والتي جاءت بمناسبة ذكرى مئوية لبنان الكبير على تعهدات من ممثلي القوى السياسية الذين التقاهم بتشكيل حكومة في ظرف لا يتجاوز الأسبوعين. لكن القوى المتنافسة فشلت في الوفاء بالتزامها أمام ماكرون بتشكيل حكومة اختصاصيين بحلول 15 سبتمبر لبدء إصلاحات يطلبها المانحون لصف مساعدات.

وقال مسؤول من الرئاسة الفرنسية الأربعاء "لم يفت الأوان. على الجميع الاضطلاع بالمسؤولية والتصرف في النهاية بما يخدم مصلحة لبنان وحده"، مضيفا أنه يتعين على الساسة دعم جهود رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب.

ويبدي أديب لتشكيل حكومة للبدء في تنفيذ خارطة طريق فرنسية. وقالت مصادر إنه سعى لإنهاء احتكار طوائف معينة لحقائب وزارية بعينها، بيد أن محاولاته قوبلت بصد من قبل الفئاسي الشيعي الممثل في حزب الله وحركة أمل اللذين يمتسكان بحقيبة المالية.

السياسي يحاول تطويق تملل الشارع بشعار «المصلحة الوطنية»

الرئيس المصري يحذر من حملات التشكيك في قرارات الدولة



العيب ثقيل

وشدد مديولي على أنه "تم توجيه المحافظين بمرعاة البعد الاجتماعي في تقدير أسعار التصالح"، مشيرا إلى أنه "حدث تخفيض يتراوح بين 10 و55 في المئة من القيم المحددة، وكذلك يتبع القانون سداد قيمة التصالح في مخالفات البناء على أقساط لمدة 3 سنوات دون فوائد".

ويبدو أن تصريحات رئيس الوزراء لم تنجح في احتواء غضب الأهالي الأمر الذي حدا بالرئيس المصري إلى الخروج مجددا، ومحاولة استيعاب ردود الفعل. ويبلغ عدد المباني المخالفة قرابة مليوني منزل تقطنها نحو 10 ملايين أسرة من مختلف الطبقات.

ويستبعد نشطاء أن ينجح السيسي هذه المرة في تخفيف حدة التوتر، مع تراجع منسوب الثقة بين الشارع ومؤسسات الدولة، لاسيما والأخيرة ترفع في كل توجه أو قرار الشعار الذي بات مكررا وهو "المصلحة الوطنية"، فيما حال "المواطن بالنازل (يتدهور)".

وسبقت قرار هدم المباني المخالفة قرارات أخرى لا تقل وطأة لعل أبرزها خصم 1 في المئة من رواتب الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع الخاص، ونسبة 0.5 في المئة من الدخل المستحق لأصحاب المعاشات، اعتبارا من أول يوليو، ولمدة 12 شهرا المقبلة، ورفع أسعار مترو الأنفاق، وخفض وزن الخبز المدعم، وزيادات في الرسوم طالت خدمات الشهر العقاري، والشراء من الأسواق الحرة، والفعاليات الترفيهية المقدمة في الفنادق والمنتجعات.

الأراضي الزراعية على مدار 10 سنوات بعد اندلاع ثورة 25 يناير 2011، وإما دفع غرامات.

ونهب الرئيس المصري حد التلويح بإنزال الجيش لتنفيذ القرار إذا تمسك أصحاب المباني برفض التصالح ودفع قيمة المخالفات الموقعة عليهم، في خطوة أجمت حالة الغليان.

ويقول نشطاء معارضون إن هذا القرار لم يكن الهدف منه التصدي لظاهرة البناء الفوضوي وعلى أرض زراعية بقدر ما كان سد العجز في الميزانية من جيوب المواطنين، وإلا لما كان القرار تضمن دفع تلك الغرامات التي لا يستثنى منها أحد.

ويتساءل النشطاء ألم يكن الأجدى محاسبة المسؤولين عن التراخي في التصدي لظاهرة البناء الفوضوي والذين جلهم في عهد الرئيس السيسي، بدل إلقاء كامل المسؤولية على ظهر مواطنين معظمهم يعانون أوضاعا مادية صعبة عمقتها أزمة كورونا والخيارات التقشفية للحكومة؟

وفيما بدا محاولة لاستيعاب غضب الشارع خشية انفجاره خففت الحكومة المصرية من لهجتها مؤخرا بشأن العقارات المخالفة، وأكد رئيس الوزراء المصري مصطفى مديولي في إحدى إطلاقاته أن قانون التصالح في مخالفات البناء ليس إجراء عقابيا، ولكن يخدم المواطنين الذين استثمروا في إنشاء العقارات، مشيرا إلى أن التصالح فرصة ذهبية لتعظيم قيمة الوحدة السكنية التي ستضاعف قيمتها، على حد قوله.

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وجه في إطلالته الأخيرة جملة من الرسائل تصب في سياق تطويق غضب متصاعد من جملة قرارات مست شرائح واسعة على غرار قرار هدم الآلاف من المباني.

علاج خاطئ، لافتا إلى أن "هناك جدية في اتخاذ القرارات لتحسين واقعنا الحالي".

وأضاف الرئيس المصري "نحن دولة ذات طبيعة ديموغرافية خاصة بمعنى أننا لا نستطيع العيش على كل مساحة دولتنا ونعيش على مئة في المئة من مساحتها فقط".

وأكّد "أي إجراء تقوم به الدولة يكون في مصلحة الشعب والدولة وليس هدفه الضغط على المواطنين"، واعتبر أن "التحدي الأكبر أمام الدولة هو ضرورة التوسع وعدم استمرار التكدس السكاني في الوادي الضيق الذي نعيش فيه، حيث تعمل الدولة على مضاعفة الخدمات والموارد لاستيعاب الزيادة السكانية خلال الـ30 عاما المقبلة".

وعد الرئيس السيسي خلال كلمته جملة من الإنجازات من بينها أن "مصر شهدت تحسنا ملحوظا في منظومة التعليم رغم أننا مازلنا في مراحل التطوير الأولى للمنظومة"، محذرا الشعب المصري من كل المحاولات التي تستهدف الإساءة والتشكيك في ما يجري من مشاريع وما يتحقق من أهداف. وسادت حالة من الغضب في مصر في الأيام الأخيرة بعد وضع الملايين من العائلات بين خيارين أحلاهما من: إما إزالة منازلهم التي تم بناؤها على

القاهرة - حذر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الأربعاء من حملات تشكيك تستهدف قرارات الدولة وإنجازاتها، مؤكدا أن كل إجراء يتم اتخاذه "الهدف منه المصلحة الوطنية".

وبدت تصريحات السيسي موجّهة إلى منتقدي قرار هدم مئات الآلاف من المباني المقامة على أرض زراعية، والذي يثير ضجة كبيرة في مصر حيث أن هذا القرار يهدد بتشريد نحو 10 ملايين عائلة معظمها من متوسطي ومحدودي الدخل.

قرار هدم المباني المخالفة سبقته قرارات أخرى لا تقل وطأة لعل أبرزها خصم 1 في المئة من رواتب الموظفين

وقال السيسي في كلمة القاها خلال افتتاحه الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا بمدينة برج العرب بالإسكندرية، "إن هناك مشككين في كل إجراء تقوم به الدولة، رغم أن هدفه المصلحة الوطنية"، وأضاف "التوصيف الخاطئ لمشكلات الدولة يؤدي إلى

اكتشاف خلية بحوزتها متفجرات قادرة على نسف الخرطوم يثير مخاوف من السيناريو المصري

وقال الناطق باسم قوات الدعم السريع العميد جمال جمعة "فغنا عمليات الضبط لهذه المتفجرات خلال الفترة بين 19 أغسطس، و13 سبتمبر". وأضاف أن كمية المتفجرات تبلغ "850 لوجا من مادة تي. إن. تي، و3.594 كسولة تفجير، و13 لفة من أسلاك التفجير، إضافة إلى 4 جوالا من مادة نترات الأمونيوم".

وأشار إلى أن متابعة استخبارات الدعم السريع للنشاط في المتفجرات، بدأت عقب محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك.

وفي 9 مارس الماضي، أعلن مجلس الوزراء نجاة حمدوك من تفجير بعبوة ناسفة استهدف موكبه في الخرطوم.

والتعامل معها بجدية لتفكيكها". ولم يقدم النائب العام أي تفاصيل أخرى حول تلك الخلايا.

وتعكس تصريحات الحبر حالة من القلق المتنامية من انحراف المنتفعين من المنظومة القديمة بقيادة البشير إلى سكة العنف، أسوة بنظرائهم في مصر، حينما أمسك الجيش المصري بالسلطة عقب انتفاضة شعبية أطاحت بحكم جماعة الإخوان في العام 2013.

وكانت مصر شهدت موجة مخيفة من العمليات الإرهابية لاسيما في الأعوام 2014 و2015 و2016 بيد أن الجيش نجح في خفض وتيرتها عبر شن عملية عسكرية واسعة تركزت أساسا في سيناء.

وأوضح "تصبّت قوات الدعم السريع 13 كميّنا أسفرت عن ضبط متفجرات خطيرة جدا من مادة تي. إن. تي، ومادة نيترون (نترات الأمونيوم) التي تسببت في انفجار مرفأ بيروت، الشهر الماضي.

وحذر من أن هذه المتفجرات "تشكل خطرا أمنيا مزعجا سواء على مستوى السودان أو الدول المجاورة". وأشار إلى معلومات عن "تجارة متفجرات في مواقع مختلفة (لم يحددها)، وتمت متابعتها من ناحية أمنية واستخباراتية".

ولفت الحبر إلى "ظاهرة بروز خلايا عنقودية إرهابية في العاصمة الخرطوم"، وأكد أنها "مزعجة ومؤرقة لكل الأجهزة الأمنية والنيابة، ويتم

الخرطوم - أعلن النائب العام السوداني تاج السر على الحبر الأربعاء إلقاء القبض على 41 شخصا بحوزتهم متفجرات، قال إنها "تكفي لنسف العاصمة الخرطوم".

ويثير هذا الكشف مخاوف من تحول السودان إلى هدف للعمليات الإرهابية، لاسيما بعد فشل جهود الإسلاميين في العودة مجددا وفرض أنفسهم رقما في المعادلة السودانية الجديدة.

وقال النائب العام إن قوات الدعم السريع التابعة للمؤسسة العسكرية عثرت على مواد متفجرة بحوزة 41 شخصا. وأضاف تاج السر على الحبر أن المتفجرات المضبوطة "خطرة وتكفي لنسف كل العاصمة".